

ان عتقه وتدوله كسبه من وقت الاعتاق لان وقت الاعتاق في الثلثة من الموت
 من ارض معتقه فانه يقيم وقت الموت لانه وقت الاستحقاق فلا يفسد من الثلثة
 سواء كسبه في حياة المقتوم بعد موته وفي غير ذلك الولد والابن الحرة ومن
 رق قدم باثنية من وقت موت المقتوم اي قبل الورثة البركة لانه ان كان
 قيمته وقت الموت اقل من الميراث قد حدثت في ملكهم او وقت التبرع اقل مما نقص قبل
 ذلك لم يرد في يد المالك كسبه عليه كما الذي يخلص او يبيع من التركة قبل ان
 يقسموه هذا ما في الروضة كما في قول الاصل فموت يوم الموت بمولاه ما اذا كان
 القبر فيه اقل من الثلثة وتكسب حساب على الورثة كسبه الباقي قبل ان يرد
 من الثلثة بخلاف المادون بعده لانه ملكهم فلما عتق في مرض موته ثلثة ثلثة
 لا يملك غيره منه الا ثلثه ما به فكسب احداهم قبل موت المقتوم مائة افسح
 بينهم جميع العتق للثلاثة واما ما به او خرج عليه عتق من ارض بين
 الباقين الكسب وغيره فان خرج العتق من ثلثة ثلثة نصيبه مائة الكسب
 او خرجت له عتق ربعه او ربع كسبه وتكون للورثة الباقي منه
 ومن كسبه بعد الازداد ما بان وضوءه ضعف ما عتق لانك
 اذا سقطت ربع كسبه وهو خمسة وعشرون يبقى من كسبه خمسة وعشرون
 مضافة الى قيمة العتق الثلاثة فيعبر المجموع ثلثية وجمعة وسبعين
 ثلثاها ما بانة وجمعة للورثة وللباقي مائة وجمعة وعشرون للعتق
 بسبب ذلك طريق العتق والمقابلة وتعمل نقبا لعتق من العتق الثاني
 ثم وثيقه من كسبه مثله يبقى للورثة ثلثا ثلثة الاثني عشر تعدل مثل
 ما عتق وهو مائة وست مائة ما بانة وست مائة وذلك بعد ثلثا ثلثة الاثني
 عشر وثيقا بل ما بانة واربعة اشياء تعدل ثلثا ثلثة تسقط منها المائتين
 يبقى مائة تعدل اربعة اشياء فالترجمة وعشرون فعلم ان الذي
 عتق من العدد ربعه وثلثه ربع كسبه في العتق في الولا هو
 يفتح الواو والمدلعة الفزة ما هو من المولادة وهي العادة والمقابلة
 وشرا عتق من سببها والملك عن الرقيق بالحرية والاصل فيه قبل
 الاجماع ما بان في الاحبار من عتق عليه من رقيق ولو كانت اوبس
 او سلب او بقبضة وولاه له وعتقه بنفسه لغير الشئ من انما الولد
 اعتق وقبض بها وانه عتق بغيره بغيره من ارض به وولاه بغيره
 وعبرهها الارب فاقه قول كافي النسب والحر ابن جبان والماسم

ومع

وهو اسناده الولد لجمه كسبه النسب ثم العتق وقتها وقول ولعنته اهل من قوله لم يعنته
 لان الذم ان ولا العتق ثابت لهم في حياة المقتوم والعتق بالجمعة انما هو فدايه
 كما تفرق وقد سطر المالك عليه في بيع الفصول وغيره وقد في الفرض حكم ارض
 المولاة بالولامع بيان من تفرق منه به وخرج بقول له ولعنته معق اعداؤه
 فداؤه له عليه كان ولدت رقيقة رقيقا من رقيق او حر او عتق الولد ما كان وارثه
 او امه ما الحكم وولاه لعتقه من عتق ولداها لا يعنى معتقها فان عتق الاب الولد
 والعتق من ولادها لولاها بمعنى ان يولد له ولاها ولاعتقها لان الولد من النسب
 والنسب معتق الاب والعتق وانما ثبت ثلثي الولد لورثة رقا لان الولد من النسب
 بعقته او عتق الاب بعقته الحد من ثلثي الولد لورثة رقا لان الولد من النسب
 لورثة رقا الاب والاب اقرى في النسب وقد لا تكون لورثة رقا انما الحد لولا الحد
 هذا الذي ولاه لولاه في النسب وقد لا تكون لورثة رقا انما الحد لولا الحد
 فداؤه لانه يمكن ان يكون له على نفسه ولاوه هذا والاشترى العتق لنفسه او كاتبه
 سيده واحدا ليجوز ان الولد عليه لبيده ولاوه هذا والاشترى العتق لنفسه او كاتبه
 لغة النظر في العواقب وشرا ثلثي عتق من ملك جوده فهو ثلثي عتق بعقته
 بعقته لا ونسبة ولهذا لا يعتق الى اعتاق بعد الموت وبسبب تدبير اهل الدبران
 الموت بولاية الاصل فيه قبل الاجماع حتى يصح ان يراد بولاه ما
 ليس له مال غيره وباعا من يبيع الله عليه ولم يفتقره له به لثا جواز
 واكراه ثلثة صبغة وملك وعقد وثمة كذا في رقا لولاها لعتق
 العتق لجهة اقرى من التدبير وثمة في الصبغة لثا صبغة وفي غيره ما روي
 الضان اما ربيع وهو ما لا يجزئ التدبير كاتبه من ربيع عتق او اعتق
 الاخر بلك بدم بوق او برك او ارض التدبير كاتبه من ربيع عتق او اعتق
 كانت من ربا في او ثمانية وهو ما جعل التدبير وراوذا امت فانت حر ورتو كاتبه
 مستك بدم بوق ربيع التدبير بغيرها بشرط ان او امتت في هذا التدبير
 او اعرض فانت حر ما من عتق والد فلا ومعللان او امتت في هذا التدبير
 الدار فانت حر بعد موتى فان وجدت الصدة وما عتق والد ولا يبر
 مدبر احق بوجوه بشرط حصول العتق وهو قبل موت سيده فان مات
 السيد قبل الدخول فلا تدبيره فان ماتت امه قبل الدار فانت حر
 سيده بشرط ان لا يكون له حواه وثمة في ارض المولاة فلا يبر في العتق اذ ليس